COPYRIGHT© INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

الهيئة الشرعية العليا وأثرها على المصارف الإسلامية:
دراسة على بعض النماذج في الدول الإسلامية

إعداد

مهند عبد المنعم الدكاش

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في المصرفية والتمويل الإسلامي

معهد المصرفية والتمويل الإسلامية
الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا

أغسطس ٢٠١٨م

ملخص البحث

تناول البحث دراسة الهيئة الشرعية العليا (المركزية) وأثرها على المصارف الإسلامية من خلال ستة عناصر، وهي المرجعية الشرعية، والهيئات الشرعية الخاصة، والتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي، وضبط السوق وعدالة المنافسة، القضاء وجهات التحكيم في المنازعات المتعلقة، والمنتجات المالية وتطويرها وآلية اعتماد منتجات مالية جديدة، مع استعراض عدد من التجارب والتركيز على تجربتي ماليزيا والسودان. واتبع الباحث منهجاً متنوعاً يتناسب مع طبيعة البحث، فاستخدم المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي المقارن، حيث جمع وتتبع المعلومات المتعلقة بالهيئة الشرعية العليا من القوانين الناظمة لها والأبحاث العلمية، ودرس المعطيات الموجودة لاستنتاج أثر وجودها على عناصر الدراسة الستة، وقام بعرض عدد من التجارب خلال الدراسة مع التركيز على التجربتين الماليزية والسودانية من خلال دراستهما والمقارنة بينهما من خلال بيان أوجه الشبه والاختلاف. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن أهم أثر للهيئات الشرعية العليا على المصارف الإسلامية يتمثل في توحيد المرجعية الشرعية على مستوى الدولة، وأن ذلك يؤدي إلى ضبط السوق وإلى عدالة المنافسة بين المصارف الإسلامية، وأن أثر الهيئة الشرعية العليا على الهيئات الشرعية الخاصة يتمثل في الحد من مهامها وصلاحياتها، إلا أنه لا يغني عن حاجة المصارف الإسلامية إليها، كما وتوصل الباحث إلى أنه ومع السبق الزمني للتجربة السودانية، إلا أن التجربة الماليزية تفوقت عليها سواء من حيث القانون الناظم لعملها أو من حيث نشاطها والإلزام بما صدر عنها، ومع ذلك، فقد وجدت ملاحظات عديدة على التجربتين من أبرزها ضعف شروط العضوية وعدم تفصيلها، وعدم التفصيل في المسؤوليات القانونية المترتبة على الأعضاء سواء في حالات التعدي أو التقصير أو غيرها.

ABSTRACT

This thesis is titled “Shari’a Advisory Council and Its Impact on Islamic Banks: A Study of Some Models in Islamic Countries” it discuss the Shari’a advisory council and its impact on Islamic banks through six elements, which are, Shari'a guidelines, Shari'a committees, internal and external Shari'a audit, market and competition among the Islamic banks, judiciary and arbitration institutions in dispute resolution and financial products and finaly the approval mechanism of the new financial products. It has review and compares a number of international models with a focus on the Malaysian and Sudanese models. This thesis use a multiple methodology approach, it use a descriptive approach and comparative analysis approach, where it collecte the information related to the Shari’a Advisory Council and check the laws that governing it, followed by examining the existing information to show the impact of the presence of Share'a Advisory Council on the six elements and then reviewed and compared a number of international models with a focus on the Malaysian and Sudanese experiences and comparing between them .The main findings of this study are as followings; the most important impact of Shari’a Advisory Council on Islamic banks is the standardized of Shari'a guidelines at the state level which leads to the market discipline and the fairness of competition between Islamic banks and finaly the impact of the Shari’a Advisory Council on the Shari'a Commitees is to limit its functions and powers; however, it can not be dispensed with. Another important finding of this study is showing that, although the Sudanese model is older than the Malaysian model but Malaysian model is more advanced and distinct in terms of establishment law, active and impact. Nevertheless, there are many observations about both Malaysian and Sudanese models such as the general and undetailed of membership’s requirement, also the lack of details about the legal responsibility of the members in case of their negligence, default or related cases.

APPROVAL PAGE

The thesis of Mohanad Al-Dakash has been examined and approved by the following:

_____

Aznan Hasan
Supervisor

_____

Azman Bin Mohd Noor
Internal Examiner

_____

Mohamad Sabri Haron
External Examiner

_____

Amir Shaharuddin
External Examiner

_____

Ismaiel Hassanein
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that is has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Mohanad Al-Dakash

Signature: ……..……..…… Date: …...…….

الجامعة الإسلامية العالمية–ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٨م محفوظة لـ: مهند عبد المنعم الدكاش

الهيئة الشرعية العليا وأثرها على المصارف الإسلامية:
دراسة على بعض النماذج في الدول الإسلامية

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.

٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: مهند عبد المنعم الدكاش

التوقيع:..... التاريخ: .....

إلى سيدي وحبيبي الذي آمنت به ولم أره، إليك سيدي رسول الله...

إلى من ربّياني وعَلّماني، وبذلا في سبيل ذلك كل شيء والدي الحبيب أدام الله ظله ووالدتي الحبيبة رحمها الله وطيب ثراها...

إلى المشرفين الكريمين الذين بذلا الكثير من الجهد والوقت في متابعة هذا البحث ليخرج بأفضل صورة فضيلة الدكتور عزنان حسن وفضيلة الأستاذ الدكتور يونس صوالحي...

إلى شريكتي في الحياة ورفيقة الدرب التي كانت لي خير سند خلال إعداد هذا البحث، زوجتي الحبيبة...

* إلى كل من كان له فضل عليَّ،أساتذتي ومشايخي....

* إلى الزملاء الكرام والسادة الباحثين...

إليكم جميعاً أهدي هذا البحث

سائلاً المولى أن يجزيكم عني خير الجزاء...

الشكر والتقدير

من الواجب أن يردَّ المرء الفضل لأهله...

ولذا أتوجه بجزيل الشُّكرِ والتَّقدير إلى فضيلة الدكتور عزنان حسن على ما تفضل به من توجيه وإشراف وعلى ما بذله من وقت وجهد، فجزاه الله تعالى خير الجزاء.

كما وأتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى فضيلة الأستاذ الدكتور يونس صوالحي الذي أعطاني من وقته واهتمامه الكثير، ولم يَألُ جُهداً في تَوجيهي دون كلل أو ملل ليَخرجَ هذا البحثُ بأفضل صُوَره، فجزاه الله تعالى خير الجزاء.

والشُّكرُ مَوصولٌ لإدارة الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا وخاصةً الأساتذة الأجلاء في معهد المصرفية الإسلامية والتمويل IIiBF وعَمادَتِها الكَريمة الذين كانوا مِثالاً رَفيعاً في لُطفِ مُعامَلتِهم وحُسنِ تَفَهمُهم وكَريم أَخلاقِهم وعَظيم عِلمهم...

وأشكر كلَّ من أسدى إلي معروفاً أو قدم نصيحةً لي خلال إعداد هذا البحث، فجزى الله سبحانه وتعالى الجميع خير الجزاء وأحسن إليهم.

فهرس المحتويات

ملخص البحث ..... ب

ملخص البحث بالإنجليزية ..... ج

صفحة القبول ..... د

صفحة الإقرار ..... هـ

إقرار بحقوق الطبع ..... و

الإهداء ..... ز

الشكر والتقدير ..... ح

المقدمة ١

أولا: التعريف بالموضوع ١

ثانياً: أهمية البحث ٣

ثالثاً: إشكالية البحث ٤

رابعاً: أسئلة البحث ٤

خامساً: أهداف البحث ٥

سادساً: منهجية البحث ٥

سابعاً: حدود البحث ٦

ثامناً: الدراسات السابقة ٦

تاسعاً: هيكل البحث ١٣

الفصل التمهيدي: المصارف الإسلامية، مفهومها ونشأتها وتطورها، ومميزاتها عن المصارف التقليدية ١٦

المبحث الأول: المصارف الإسلامية، تعريفها، نشأتها، تطورها ١٦

المطلب الأول: تعريف المصارف الإسلامية ١٦
المطلب الثاني: نشأة المصارف الإسلامية وتطورها ٢٠
المبحث الثاني: مميزات المصارف الإسلامية عن التقليدية من حيث المفهوم ومن
حيث الأعمال ٢٥
المطلب الأول: مميزات المصارف الإسلامية عن التقليدية من حيث المفهوم.. ٢٥
المطلب الثاني: مميزات المصارف الإسلامية عن التقليدية من حيث الأعمال ٣٠

الباب الأول: الهيئة الشرعية العليا مفهومها وتعيينها وتبعيتها وإلزامية قراراتها وسلُطَاتها وشروط أعضائها ٣٦

الفصل الأول: مفهوم الهيئة الشرعية العليا، وتعيينها، وتبعيتها، وشروط أعضائها ... ٣٧

المبحث الأول: الهيئة الشرعية العليا، مفهومها، وتاريخ الفكرة وتطورها..... ٣٧
المطلب الأول: مفهوم الهيئة الشرعية العليا ٣٧
المطلب الثاني: تاريخ الفكرة وتطورها..... ٣٩
المبحث الثاني: تعيين الهيئة الشرعية العليا وتبعيتها ٤١
المطلب الأول: تعيين الهيئة الشرعية العليا..... ٤١
المطلب الثاني: تبعية الهيئة الشرعية العليا..... ٤٤

الفصل الثاني: ومهام واختصاصات الهيئة الشرعية العليا، وشروط أعضائها وسلطاتها، وقوة وإلزامية قراراتها ٤٦

المبحث الأول: مهام واختصاصات الهيئة الشرعية العليا وشروط أعضائها ٤٦
المطلب الأول: مهام واختصاصات الهيئة الشرعية العليا ٤٦
المطلب الثاني: شروط أعضاء الهيئة الشرعية العليا ٥٠
المبحث الثاني: سلطات الهيئة الشرعية العليا وإلزامّية قراراتها واللجان التابعة لها... ٥٣
المطلب الأول: سلطات الهيئة الشرعية العليا وإلزامية قراراتها..... ٥٣
المطلب الثاني: اللجان التابعة للهيئة الشرعية العليا..... ٥٦

الباب الثاني: أثر الهيئة الشرعية العليا على المصارف الإسلامية ٦٠
الفصل الأول: أثر الهيئة الشرعية العليا على المرجعية الشرعية والهيئات الشرعية الخاصة والتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي ٦١
المبحث الأول: أثر الهيئة الشرعية العليا على المرجعية الشرعية ٦١
المطلب الأول: مفهوم المرجعية الشرعية والنماذج القائمة ٦١
المطلب الثاني: أثر الهيئة الشرعية العليا على المرجعية الشرعية ٧٢
المطلب الثالث: أثر الهيئة الشرعية العليا على تنميط العقود في المصارف الإسلامية ٧٧
المبحث الثاني: أثر الهيئة الشرعية العليا على الهيئات الشرعية الخاصة ٧٩
المطلب الأول: مفهوم وأهمية الهيئة الشرعية الخاصة وتأصيل وجودها ومهامها ٧٩
المطلب الثاني: تعيين الهيئة الشرعية الخاصة وعدد أعضائها وتحديد مكافأتهم والاستغناء عنهم ٨٤
المطلب الثالث: أثر الهيئة الشرعية العليا على الوضع التنظيمي للهيئات الشرعية الخاصة ٨٦
المطلب الرابع: أثر الهيئة الشرعية العليا على مهام واختصاصات الهيئات الشرعية الخاصة ٨٨
المطلب الخامس: أثر الهيئة الشرعية العليا على وضع إطار ملزم لضوابط الفتوى الصادرة عن الهيئات الشرعية الخاصة ٩٨
المبحث الثالث: أثر الهيئة الشرعية العليا على التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي ١٠٢
المطلب الأول: مدخل إلى التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي ١٠٢
المطلب الثاني: مفهوم وأهمية التدقيق الشرعي الداخلي ومهامه ١٠٣
المطلب الثالث: مفهوم وأهمية التدقيق الشرعي الخارجي ومهامه ١٠٧
المطلب الرابع: أثر الهيئة الشرعية العليا على التدقيق الشرعي الداخلي ١٠٨

المطلب الخامس: أثر الهيئة الشرعية العليا على التدقيق الشرعي الخارجي.. ١١٣

الفصل الثاني: أثر الهيئة الشرعية العليا على القضاء، وَجِهات التحكيم عند فض المنازعات، وضبط السوق وعدالة المنافسة ١١٧

المبحث الأول: أثر الهيئة الشرعية العليا على القضاء، وَجِهات التحكيم عند فض المنازعات..... ١١٧

المطلب الأول: مفهوم وتعريف القضاء وجهات التحكيم..... ١١٧

المطلب الثاني: أثر الهيئة الشرعية العليا على القضاء وجهات التحكيم ... ١١٩

المبحث الثاني: أثر الهيئة الشرعية العليا على ضبط السوق وعدالة المنافسة..... ١٢٢

المطلب الأول: مفهوم ضبط السوق وعدالة المنافسة ١٢٣

المطلب الثاني: أثر الهيئة الشرعية العليا على ضبط السوق وعدالة المنافسة ١٢٦

الفصل الثالث: أثر الهيئة الشرعية العليا على المنتجات المالية وتطويرها وآلية اعتماد المنتجات الجديدة ١٢٩

المبحث الأول: مفهوم الهندسة المالية وأهميتها ومناهجها ١٢٩

المطلب الأول: مفهوم الهندسة المالية..... ١٢٩

المطلب الثاني: أهمية الهندسة المالية..... ١٣٢

المطلب الثالث: مناهج الهندسة المالية..... ١٣٥

المبحث الثاني: أثر الهيئة الشرعية العليا على ضبط عملية ابتكار وتطوير منتجات مالية إسلامية واعتمادها ١٤٠

المطلب الأول: أثر الهيئة الشرعية العليا على ضبط عملية ابتكار وتطوير منتجات مالية إسلامية..... ١٤٠

المطلب الثاني: أثر الهيئة الشرعية العليا على آلية اعتماد المنتجات المالية الإسلامية ١٤٢

المطلب الثالث: أثر الهيئة الشرعية العليا على اعتماد الصكوك والتمويلات المجمعة ١٤٤
الباب الثالث: تجربة الهيئة الشرعية العليا في ماليزيا والسودان ١٤٧
الفصل الأول: تجربة الهيئة الشرعية العليا في ماليزيا ١٤٨
المبحث الأول: إنشاء الهيئة الشرعية العليا، ومهامها واختصاصاتها، ونظام عملها، ومسؤولية الأمانة العامة..... ١٤٨
المطلب الأول: إنشاء الهيئة الشرعية العليا ومهامها واختصاصاتها..... ١٤٨
المطلب الثاني: نظام عمل الهيئة الشرعية العليا ومسؤولية الأمانة العامة ... ١٥٣
المبحث الثاني: آليّة تعيين أعضاء الهيئة الشرعية العليا، وتعويضاتهم وإلزامية قرارات الهيئة..... ١٥٥
المطلب الأول: آلية تعيين أعضاء الهيئة الشرعية العليا ١٥٥
المطلب الثاني: إلزامية قرارات الهيئة وتعويضات أعضائها..... ١٥٦
المبحث الثالث: المعايير الصادرة عن الهيئة الشرعية العليا، وتقييم التجربة..... ١٥٧
المطلب الأول: المعايير الصادرة عن الهيئة الشرعية العليا ١٥٧
المطلب الثاني: تقييم التجربة الماليزية ١٥٩
الفصل الثاني: تجربة الهيئة الشرعية العليا في السودان..... ١٦٥
المبحث الأول: إنشاء الهيئة الشرعية العليا، ومهامها واختصاصاتها، ونظام عملها، ومسؤولية الأمانة العامة..... ١٦٥
المطلب الأول: إنشاء الهيئة الشرعية العليا ومهامها واختصاصاتها..... ١٦٥
المطلب الثاني: سلطات الهيئة الشرعية العليا ونظام عملها ١٦٩
المبحث الثاني: آليّة تعيين أعضاء الهيئة الشرعية العليا، وشروطهم، وتعويضاتهم وإلزامية قرارات الهيئة..... ١٧٢
المطلب الأول: آلية تعيين أعضاء الهيئة الشرعية العليا وشروطهم..... ١٧٢
المطلب الثاني: إلزامية قرارات الهيئة وتعويضات أعضائها..... ١٧٣

المبحث الثالث: المعايير الصادرة عن الهيئة الشرعية العليا، وتقييم التجربة..... ١٧٤
المطلب الأول: المعايير الصادرة عن الهيئة الشرعية العليا ١٧٤
المطلب الثاني: تقييم التجربة السودانية ١٧٦
المطلب الثالث: مقارنة بين التجربتين الماليزية والسودانية ١٨١

الخاتمة ١٨٤
النتائج ١٨٤
التوصيات ١٨٦

قائمة المصادر والمراجع ١٨٩

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

أولا: التعريف بالموضوع

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

بدأت الجهات التشريعية في عدد من الدول مؤخراً بتشكيل هيئات شرعية عليا في عدد من الدول كماليزيا واندونيسيا والسودان والبحرين وسلطنة عمان وسورية والمغرب وليبيا والإمارات العربية المتحدة وغيرها؛ وذلك بعد موجة من الانتقادات التي طالت تلك الجهات بسبب تقاعسها عن القيام بالدور المنوط بها على مستوى الإشراف والرقابة على المصارف الإسلامية، وعدم العمل بجدية على توحيد المرجعية الشرعية لهذه المؤسسات من خلال اعتماد معايير شرعية موحدة على مستوى الدولة، والذي يعدّ أحد أبرز مهام الجهات الإشرافية، والذي سينعكس بدوره على ضبط السوق، وعدالة المنافسة، وجودة الخدمات المقدمة من المصارف الإسلامية العاملة في الدولة.

وبعد أن أصبحت المصارف الإسلامية شريكاً رئيساً في السوق إلى جانب المصارف التقليدية، بل اللاعب الوحيد في بعض الدول كالسودان وليبيا، كان لا بد من عدل الجهات الإشرافية في التعامل مع هذه المصارف، فإذا كانت تلك الجهات فاعلةً في قضايا الرقابة والإشراف والإفصاح والشفافية وإصدار المعايير والنشرات التوجيهية والإرشادية وتنظيم قوانين مدققي الحسابات في المصارف التقليدية، فلا بد أن تكون فاعلةً كذلك وبنفس القدر فيما يتعلق بالمصارف الإسلامية، وخاصة فيما يتعلق بالالتزام الشرعي من حيث العمل على توحيد المرجعية، ودعم سياسات الحوكمة الرشيدة، وتأطير عمل المدققين الشرعيين الداخليين والخارجيين، وغيرها من المسائل المتعلقة.

ومع تعدد الدول التي وجدت نفسها منساقةً إلى تشكيل الهيئات الشرعية العليا بحكم الواقع، واستجابة لتوصيات الهيئات والمجامع الفقهية كالتوصية التي صدرت عن مجمع رابطة

العالم الإسلامي في دورته التاسعة عشر بإنشاء هيئة شرعية عليا في البنك المركزي لتكون مرجعاً للمصارف الإسلامية[1]، فقد ظهرت اختلافاتٌ بين تلك التجارب الناشئة، سواء من حيث الآليات والقوانين التي تضبط عمل الهيئات، أو من حيث أثر تلك الهيئات على المسائل الجوهرية في المصارف الإسلامية.

ولا تزال الأبحاث المتعلقة بالهيئات الشرعية العليا مقتصرةً على القليل من أوراق المؤتمرات التي تتناول بعض النقاط المتعلقة بها، وعلى بعض فصول الرسائل العلمية التي تتناول الحوكمة الشرعية، حيث تتناول تلك الهيئات من جانب وجوب وجودها من عدمه من وجهة نظر الحوكمة.

يتناول هذا البحث أولاً الهيئة الشرعية العليا من حيث المفهوم والنشأة وتطور تلك الهيئات، والقوانين الحاكمة لها من حيث التعيين وشروط الأعضاء والتبعية والفصل والمساءلة، والمكافأة، ومدى إلزامية المصارف الإسلامية بقراراتها.

ويتناول البحث ثانياً أثر الهيئة الشرعية العليا على المرجعية الشرعية، والهيئات الشرعية الخاصة، والتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي، والقضاء وجهات التحكيم عند فض المنازعات، وضبط السوق وعدالة المنافسة بين المؤسسات المالية الإسلامية، وضبط المنتجات المالية الإسلامية وآلية ابتكارها واعتمادها وتطويرها.

وقد تناول البحث عدد خلال الدراسة عدداً من التجارب الدولية في الدول الإسلامية، وقد ركز على التجربة الماليزية والتجربة السودانية؛ وذلك للأسباب الآتية:

١- أقدميّة التجربتين، حيث تأسست الهيئة العليا للرقابة الشرعية في السودان عام (١٩٩٢م)، وكذلك تأسس المجلس الاستشاري الشرعي في ماليزيا عام (١٩٩٦م).

---

[1] البيان الختامي الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامية، الدورة التاسعة عشر، الإمارات العربية المتحدة، ٢٦-٣٠ نيسان،٢٠٠٩، التوصية رقم ٣ ونصها: (إيجاد هيئة عليا في البنك المركزي في كل دولة إسلامية، مستقلة عن المصارف التجارية، تتكون من العلماء الشرعيين والخبراء الماليين؛ لتكون مرجعاً للمصارف الإسلامية، والتأكد من أعمالها وفق الشريعة الإسلامية).

٢- تميز وثراء التجربتين السودانية والماليزية، حيث تعتبران من التجارب الأكثر تميزاً على مستوى الصناعة المالية الإسلامية من حيث اهتمام السلطات التشريعية بهما سواء من حيث القانون الناظم لعملها، أو الصلاحيات الممنوحة لها.

٣- توثيق تجربتي ماليزيا والسودان، حيث تم توثيق وتدوين معظم تفاصيل عمل الهيئات العليا في هذين البلدين من وقت التأسيس وحتى الآن، وكذلك العناية بتوثيق مخرجات تلك الهيئات كالقرارات أوالمعايير أو التوجيهات.

ولذلك سيفرد الباحث قسماً خاصاً لهاتين التجربتين في نهاية الرسالة وسيركز فيه على بيان أبرز النقاط الإيجابية والغامضة في التجربتين والسيقارن بينهما، وسيعمل على استخرج توصيات لأفضل الممارسات والحلول المقترحة.

وسيقوم الباحث بإجراء مقابلات مع عينة من أعضاء الهيئات الشرعية العليا في كل من ماليزيا والسودان، وكذلك عينة من الخبراء والعاملين في المصارف الإسلامية في الدولتين، كمدراء أقسام التدقيق الشرعي الداخلي والعاملين في أقسام رقابة الالتزام الشرعي وغيرهم، حيث سيتم الاستشهاد بتلك المقابلات عند مناقشة النقاط محل الدراسة.

ثانياً: أهمية البحث

يمكن أن يفيد هذا البحث فيما يأتي:

١. إرشاد الجهات الإشرافية في الدول التي تسعى إلى إنشاء هيئة شرعية عليا إلى أفضل الممارسات المتبعة في التجارب الدولية القائمة، والعمل على بناء نموذج جيد بالاعتماد عليها، وهو ما يوفر الوقت والجهد لتلك الجهات.
٢. معرفة الآثار المحتملة للهيئات الشرعية العليا على المصارف الإسلامية في الدولة وخاصة على العناصر الأساسية محل الدراسة.
٣. استعراض عدد من تجارب إنشاء الهيئات الشرعية العليا في الدول الإسلامية، وهو ما يسهل الاطلاع على الجهود المبذولة والبناء عليها وتطويرها.

٤. المساعدة في تطوير التجربتين الماليزية والسودانية بشكل خاص على مستوى الهيئة الشرعية العليا من خلال إعادة النظر في نقاط الضف المحتملة التي أشار إليها الباحث والعمل على إعادة دراستها وتطويرها.

ثالثاً: إشكالية البحث

مع انتشار المصارف الإسلامية وازدياد حصتها السوقية، بدأت الدول تسعى لإيجاد الآلية المناسبة لضبط تلك المصارف، فبدأت بإنشاء الهيئات الشرعية العليا، والتي تقوم بإصدار القوانين والتشريعات الموحدة الملزمة لجميع المصارف الإسلامية على مستوى الدولة، والتي تسعى كذلك إلى ضبط الفتوى الشرعية الخاصة.

وقد ظهر أن للهيئة الشرعية العليا تأثيرٌ على عدد من الجوانب الأخرى المتعلقة كالهيئات الشرعية الخاصة، والتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي، والقضاء وجهات التحكيم عند فض المنازعات المتعلقة، وابتكار وتطوير المنتجات المالية وآلية اعتمادها.

ويمكن بلورة مشكلة البحث بما يأتي:

بيان مدى تأثير الهيئة الشرعية العليا على المرجعية الشرعية للمصارف الإسلامية وسوقها والمنافسة بينها، وكذلك بيان مدى تأثيرها على الهيئات الشرعية الخاصة، والتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي، والقضاء، وجهات التحكيم، وضبط عملية ابتكار وتطوير المنتجات المالية وآلية اعتمادها.

رابعاً: أسئلة البحث

من خلال هذا البحث سيقوم الباحث بالإجابة على الأسئلة الآتية:

١- ما هو أثر الهيئة الشرعية العليا على المرجعية الشرعية والهيئات الشرعية الخاصة والتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي؟

٢- ما هو أثر الهيئة الشرعية العليا على ضبط السوق وعدالة المنافسة؟

٣- ما هو أثر الهيئة الشرعية العليا على القضاء وجهات التحكيم عند فض المنازعات؟

٤- ما هو أثر الهيئة الشرعية العليا على ضبط ابتكار وتطوير منتجات مالية وعلى آلية اعتمادها؟

٥- ما هي خصائص ومميزات وسلبيات التجربتين السودانية والماليزية للهيئة الشرعية العليا؟

خامساً: أهداف البحث

١. بيانُ مفهوم الهيئة الشرعية العليا، وتوضيحُ الأغراض الرئيسة من إنشائها، وإلزامية قراراتها، وأهميتها في ظل تنامي حجم صناعة التمويل الإسلامي.
٢. بيان ماهية تأثير الهيئة الشرعية العليا على المرجعية الشرعية والهيئات الشرعية الخاصة والتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي في المصارف الإسلامية.
٣. بيان أثر الهيئة الشرعية العليا على السوق والمنافسة بين المصارف الإسلامية، وعلى القضاء وجهات التحكيم في المنازعات المتعلقة، وضبط المنتجات المالية.
٤. بيان التطبيقات المتعددة في عدد من التجارب الدولية ودراسة مميزات وسلبيات التجربتين الماليزيةِ والسودانيةِ على مستوى الهيئات الشرعية العليا.

سادساً: منهجية البحث

من أجل الإجابة على أسئلة البحث سيتّبع الباحث منهجاً متنوعاً يتناسب مع طبيعة البحث وفق الآتي:

أولاً: "المنهج الاستقرائي" وذلك من خلال جمع وتتبع المعلومات المتعلقة بالهيئة الشرعية العليا من قوانين الجهات الإشرافية الناظمة لعمل الهيئة أولاً، ومن الأبحاث الجامعية والأبحاث المقدمة للندوات والمؤتمرات والمجامع العلمية ثانياً، وكذلك تتبع المقالات ذات الصلة المنشورة باللغتين العربية والإنجليزية ثالثاً، وذلك للتعرف على حقيقة الهيئة الشرعية العليا وعلاقتها بالأطراف ذات الصلة وتأثيرها على النقاط محل الدراسة.

ثانياً: "المنهج التحليلي": وذلك من خلال دراسة أثر وجود الهيئة الشرعية العليا على المصارف الإسلامية من خلال عناصر الدراسة الستة والجوانب المتعلقة بها.

ثالثاً: "المنهج المقارن": وذلك من خلال دراسة تجربة الهيئة الشرعية العليا في كل من ماليزيا والسودان وبيان أوجه الشبه والاختلاف بين التجربتين، وذلك بالاعتماد على عدد من العناصر التي ستتم بناء المقارنة عليها.

سابعاً: حدود البحث

تناول البحث دراسة الهيئات الشرعية العليا المركزية التي تكون مسؤولة عن قطاع المصارف الإسلامية فقط، ولذلك سيقتصر البحث على الهيئات الشرعية العليا المتخصصة بهذا القطاع، أو التي يكون قطاع المصارف الإسلامية جزءاً من اختصاصاتها، ولن يتطرق البحث إلى غيرها من اللجان العليا وهيئات الفتوى التي تتبع لوزارة الأوقاف أو المجالس الاستشارية الشرعية التي تتبع هيئات أسواق المال وتنظم عملها[٢].

وسيتطرق البحث إلى عدد من التجارب الدولية للنظر في التطبيقات المختلفة، وسيفرد النموذجين الماليزي والسوداني للهيئة الشرعية العليا بقسم خاص لدراسة أوجه الشبه والاختلاف بينهما من خلال المقارنة والوصول إلى أفضل الممارسات التي يمكن أن تطبق في هذا المجال.

وسيُضَمّنُ البحث مقدمة عن المصارف الإسلامية ونشأتها ومميزاتها عن التقليدية كمدخل لدراسة أثر الهيئات الشرعية العليا عليها.

ثامناً: الدراسات السابقة

القسم الأول: الدراسات الأكاديمية

الدراسة الأولى: "*A Study on the Legal Aspects of the Sharīʿah Advisory Boards in Malaysian Financial Institutions*"[٣] وهي أطروحة دكتوراه تناولت مدى كفاية التشريعات

---

[٢] الهيئات الشرعية العليا في الواقع المعاصر إما أن يكون لها دور على مستوى الدولة، فتكون شاملةً لجميع القطاعات (ومنها المصارف)، وذلك كالنموذج السوداني والنموذج المغربي، وإما أن تكون على مستوى القطاع، فيكون للمصارف الإسلامية هيئة شرعية عليا، وللسوق المالي هيئة شرعية عليا وهكذا، وذلك كالنموذج الماليزي .

[٣] محمد عزام حسين، **دراسة الجوانب القانونية للمجالس الاستشارية الشرعية في المؤسسات المالية الماليزية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة في معهد الدراسات المصرفية والتمويل، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، ٢٠١٥م.

الموجودة لتنظيم النواحي القانونية للهيئات الاستشارية الشرعية في ماليزيا بما فيها الهيئة الاستشارية العليا، كما تناولت الأحكام القانونية التي يقرها البرلمان الماليزي والضوابط التي يصدرها البنك المركزي الماليزي وغيرها من الآليات القانونية التي تتعلق بهذه الهيئات الاستشارية الشرعية.

وقد ركزت الدراسة على الجوانب القانونية المتعلقة بالهيئة الاستشارية العليا دون التطرق إلى أيّ من تأثيراتها على المصارف الإسلامية، والتي تعتبر محل التركيز في هذا البحث، كما واقتصر البحث على الحديث عن التجربة الماليزية كونها محل الدراسة.

الدراسة الثانية: *Shari'ah Governance for Islamic Banking: An Analytical Study of The Pakistan Experience*[٤] وهي رسالة ماجستير تناولت التحليل النقدي للجوانب النظرية والتاريخية والهيكلية للحوكمة الشرعية، حيث حاول الباحث تسليط الضوء على إطار الحوكمة الشرعية في النظام المصرفي الإسلامي، في باكستان. كما تناول البحث تأثيرات السلطات التنظيمية المختلفة في إطار الحوكمة، وتحديد مسئوليات وواجبات كل جهة في هذا الإطار.

ومع أن البحث تناول في إحدى جوانبه الحديث عن تجربة الهيئة الشرعية العليا في باكستان من حيث القوة القانونية والمسؤوليات والواجبات والإطار القانوني الناظم لعملها وكذلك نقاط القوة والضعف فيها، إلا أنه لم يتطرق إلى تأثيرها على المصارف الإسلامية محل هذه الدراسة، كما أن البحث يركز على التجربة الباكستانية مع التطرق أحيانا إلى التجربة الماليزية بشكل بسيط، ولا يتطرق إلى التجربة السودانية أو تفاصيل التجربة الماليزية التي تركز عليها هذه الدراسة.

الدراسة الثالثة: تقييم العلاقة بين المصرف المركزي والمصارف الإسلامية في سوريا من منظور اقتصادي[٥] وهي رسالة ماجستير تناولت التقييم الشرعي والاقتصادي لعلاقة المصرف المركزي بالمصارف الإسلامية في الجمهورية العربية السورية، وتناول الباحث من خلالها الحديث عن المصارف المركزية والإسلامية والعلاقة بينهما، وتطرق في الفصل الثالث إلى الحديث عن

---

[٤] محمد وسيم، صاحب زادة، **الحوكمة الشرعية للبنوك الإسلامية: دراسة تحليلية للتجربة الباكستانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، ٢٠١٥.

[٥] محمد عمر الخلف، **تقييم العلاقة بين المصرف المركزي والمصارف الإسلامية في سوريا من منظور اقتصادي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠١١م.

الهيئة الشرعية العليا في سوريا، متناولاً آلية عمل الهيئة الشرعية العليا وأهدافها واختصاصاتها وسلطاتها خلال صفحات قليلة، ثم تناول المعايير الشرعية التي أصدرتها الهيئة الشرعية العليا وقارنها مع المعايير الصادرة مع المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين (AAOIFI)، ولكن البحث لم يتطرق إلى أثر الهيئة العليا على المصارف أبداً، وإنما اقتصر الكلام على ذكر الهيئة الشرعية العليا كواحدة من أدوات العلاقة بين المصرف المركزي والمصارف الإسلامية.

الدراسة الرابعة: *Essays on the Relationship Between Central Bank of Bahran (Ccb) and Islamic Banks*[٦]. وهي رسالة ماجستير تدور حول تنظيم العلاقة بين مصرف البحرين المركزي والمصارف الإسلامية العاملة في البحرين فيما يتعلق بقضايا الحوكمة الشرعية وهيئات الرقابة الشرعية، وتتناول عدة مسائل تتعلق بالقوانين الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، والتي تخص المصارف الإسلامية في مملكة البحرين، كالتحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في البحرين، والقضايا الناشئة جراء إصدار القوانين من قبل مصرف البحرين المركزي. وتناول البحث كذلك مقارنة الهيئات الشرعية البحرينية بنظيرتها الماليزية.

ولم يتطرق البحث إلى الحديث عن الهيئة الشرعية العليا تفصيلاً والحديث عن تأثيرها على المصارف الإسلامية التي يتناولها هذا البحث، كما أن الباحث تناول التجربة البحرينية فقط مع التطرق أحياناً إلى التجربة الماليزية وبشكل مختصر.

القسم الثاني: أوراق المؤتمرات العلمية

الورقة الأولى: "العلاقة بين الهيئات الشرعية والبنوك المركزية"[٧] وتعد هذه الورقة من الأوراق الأولى التي كُتبت في هذا الموضوع، حيث تناولت الورقة (التي كتبها الأمين العام للهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية في السودان) الهيئة الشرعية العليا في السودان من حيث الأهداف، والاختصاصات والسلطات وكذلك إلزامية الفتوى،

---

[٦] عبد الحميد درويش، **دراسة عن العلاقة بين البنك المركزي البحرين (مصرف البحرين المركزي) والبنوك الإسلامية**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات المصرفية والتمويل، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، ٢٠١٥م.

[٧] عبد الله، أحمد علي، العلاقة بين الهيئات الشرعية–والبنوك–المركزية، بحث مقدم للمؤتمر الأول للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين، ٩ – ١٠ أكتوبر ٢٠١٠م.

إلا أن ذلك جاء خلال أربع صفحات فقط، ودون التطرق إلى أثر الهيئة على المصارف الإسلامية أيضاً، ولعل تقدم الورقة وطرحها المتقدم يشكل تميزاً يُشهد لها.

الورقة الثانية: الرقابة الشرعية المركزية، التجارب المقارنة ومقترح لتونس[٨] وقد استهدف البحث بناء نموذج لهيئة الرقابة الشرعية العليا في تونس من خلال دراسة وتحليل أهم التجارب الدولية مع الرجوع إلى القوانين والتشريعات ذات العلاقة بالرقابة الشرعية العليا في كل دولة من الدول التي ذكرها الباحث، إضافة إلى ذكر تقييم مختصر لكل تجربة من التجارب، ومع تميز الورقة الذي ظهر من خلال تعدد التجارب المذكورة، إلا أنها جاءت مختصرةً لتتناسب مع طبيعتها، ولم تتطرق إلى الحديث عن أثر الهيئة الشرعية العليا على المصارف الذي هو محل دراسة هذا البحث.

الورقة الثالثة: "معايير حوكمة الرقابة الشرعية"[٩] وهدف البحث إلى تسليط الضوء على معايير الحوكمة الشرعية من خلال النصوص الشرعية والتراث الإسلامي والأدبيات والأبحاث الحديثة، وقدم الباحث طرحاً لتنظيم الإفتاء يقوم على أربعة أشكال:

الأول: وجود هيئة شرعية عليا فقط دون وجود هيئات شرعية خاصة في المؤسسات المالية الإسلامية

الثاني: وجود هيئة شرعية عليا مع وجود هيئات شرعية خاصة أيضاً في كل مؤسسة مالية إسلامية.

الثالث: وجود هيئات شرعية خاصة في كل مؤسسة مع عدم وجود هيئة شرعية عليا في البنك المركزي.

الرابع: وجود هيئة شرعية دولية فقط لكل المؤسسات المالية الإسلامية.

وقد ذكر الإيجابيات والسلبيات لكل شكل من الأشكال، وقد رجح النموذج الثاني؛ لأنه يجمع بين الحسنيين (بحسب رأيه)، حسنى الضبط المميز للهيئة المركزية، وحسنى القرب

---

[٨] عبد الباري مشعل، **الرقابة الشرعية المركزية، التجارب المقارنة ومقترح لتونس**، ورقة مقدمة في مؤتمر أيام مصرف الزيتونة للمالية الإسلامية، ٣-٤ أيار، ٢٠١٥.

[٩] أحمين، محمد، معايير حوكمة الرقابة الشرعية، بحث مقدم للمؤتمر الرابع عشر للهيئات الشرعية في البحرين، ٢٢-٢٣ مارس ٢٠١٥م.

المميز للهيئات الشرعية الخاصة. ويشار إلى أن ما ذكره الباحث كان مختصراً يقتصر على عدة صفحات، كما وتناول العديد من الأمور الأخرى –غير المتعلق بالبحث محل الدراسة– في ورقته.

القسم الثالث: الأبحاث المحكمة والمقالات المتخصصة

البحث الأول: *The New Central Bank of Malaysia Act 2009 (Act 701): Enhancing the Integrity and Role of the Shariah Advisory Council (SAC) in Islamic Finance*[10] وهو بحث صادر عن الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية إسرا عام (٢٠١٠م) مكون من ٣٠ صفحة، وهو يتناول بشكل أساسي القضايا القانونية المتعلقة بالمجلس الاستشاري الشرعي وخاصة ما يتعلق بقانون (Act 701) (٢٠٠٩م)، حيث أورد الباحث عرضاً للقوانين التي حكمت قضايا التمويل الإسلامي سابقاً وصولاً إلى قانون (٢٠٠٩م) **(ACT 701)**، وقد عزز الباحث ذلك بعرض العديد من القضايا التي عرضت على المحكمة خلال فترات زمنية متعددة، كما وتناولت البحث وبشكل مختصر الأمور الإدارية المتعلقة بتعيين المجلس الاستشاري الشرعي وشروط أعضائه، ومهامهم، وعرج الباحث على قضية المسؤولية القانونية لأعضاء المجلس، وختم البحث بالإشارة إلى الدور المهم الذي يلعبه المجلس في دعم مسار التمويل الإسلامي.

ويمثل ما جاء في هذا البحث جزءاً من أحد المحاور الستة التي سيتناولها الباحث في هذه الدراسة، مع دراسة تفصيلية للتجربتين الماليزية والسودانية.

البحث الثاني: *Role and Status of the Shariah Advisory Council in Enhancing the Islamic FinancialSsystem in Malaysia*[11] وهو بحث محكم منشور عام ٢٠١٣ ومكون من ٦ صفحات، ويتناول الحديث عن إطار الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية في ماليزيا، وانطلق من حقيقة أن قوة إطار الحوكمة الشرعية في المؤسسة المالية دليل على قوة نظام الرقابة

[10] Hakimah Yaacob," The New Central Bank of Malaysia Act 2009 (Act 701): Enhancing the Integrity and Role of the Shariah Advisory Council (SAC) in Islamic Finance" ISRA, research paper, No : 6 /2010.

[11] Mohd Izzat Amsyar Mohd Arif & Ruzian Markom, "Role and status of the Shariah advisory council in enhancing the Islamic Financial system in Malaysia" *Jurnal Pengurusan*, 38(2013), 127 - 132